الحماية الاجتماعية للفقراء من المنظور السوسيولوجي

محمود عبد العليم محمد سليمان (*)

تمهيد

النظرية الاجتماعية بشكل عام بمثابة كم معرفي أو مجموعة من الفرضيات والحقائق العلمية المقبولة نسبيًا، والتي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر المختلفة. وتلعب دورًا أساسيًا في توجيه البحث والملاحظة وترشيد الوصف نفسه سواء كان هذا الدور ظاهرًا أو ضمنيًا، وتساعد الباحث على تحديد المتغيرات أو العناصر الهامة في نطاق دراسته، إلا أن جميع العلماء يتفقون الآن على وجوب بروز دور النظرية في توجيه البحث وقيادته (١). حتى أنَّ بعضًا من الباحثين ذهب إلى حد جعل دورها أكثر أهمية من دور المنهج العلمي، على اعتبار أن المنهج العلمي شيء مشاع بين كل العلوم، أما نظرية أي (علم) فهي التي تحدد موضوعه وتنظم عملياته وأدواره، بل ومساره"(٢). ومن هذا المنطلق يؤكد الباحث على استحالة وجود نظرية شاملة تستطيع أن تفسر جميع مناحي الحياة الاجتماعية، حيث يرى إيان كريب أنَّ معظم جوانب القصور التي تواجه النظريات الاجتماعية تحدث حينما تتجاوز هذه النظريات اختصاصها، وتحاول أن تفسر مجالاً من مجالات الحياة الاجتماعية هي غير أهل به، لذلك يؤكد كريب على وجوب (التعددية النظرية) وعلى الدعوة إلى الانتقال من نظرية إلى أخرى حسبما تقتضيه ضرورات البحث (٣).

أولاً: الحماية الاجتماعية للفقراء من منظور المادية التاريخية:

لقد كان الانتماء إلى الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر مرادفًا للبؤس والفقر والحرمان. وكان ماركس وإنجلز منشغلين بدراسة فقر العمال، وفي كتابه [«أوضاع الطبقة العاملة في إنجلترا» (١٨٤٤)]، ندد إنجلز بالفقر المدقع الذي

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [آليات الحماية الاجتماعية وتمكين الأسرة الفقيرة دراسة ميدانية لبرنامج تكافل وكرامة في بعض قرى محافظة سوهاج]، تحت إشراف أ.د. مديحة أحمد عبادة – كلية الآداب – جامعة سوهاج & أ.د. شادية أحمد مصطفى – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

(١) علي ليلة: بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص ٤٣.

(٢) عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد (٤٤)، الكويت، أغسطس ١٩٨١، ص ١٠.

(٣) إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٤٤)، الكويت، ١٩٩٩، ص ١٥.

يمنع تلبية الاحتياجات الفسيولوجية الأساسية (الأكل والملبس والمسكن). وقد رفض ماركس وإنجلز اعتبار ظاهرة الفقر ناتجة عن طبيعة إنسانية، وينتقدون بشدة أصحاب هذا الاتجاه كما ينتقدون الاتجاه المالتوسي (*)، ويضعون هذه الظاهرة في سياقها التاريخي منتقدين في الوقت ذاته أطروحات الاقتصاد السياسي الذي أُسِّسَ عَلَى الإيديولوجية المبنية على احترام وتقديس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ويركز ماركس في تناوله لظاهرة الفقر على مقولات الصراع والقوة والتغيير، للتعبير عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها ظروف تاريخية معاصرة سمحت باستغلال جماعات لأخرى (١).

إن عملية خلق الثروة يُصاحبها دائمًا عملية خلق للمزيد من الفقر والإقصاء في المجتمع. وذلك من خلال الاستغلال والقهر والبطالة. لذلك أكد الماركسيون على مقولة "حق الملكية يسبق حق العمل"(٢). وبمعنى أخر يرى هذا الاتجاه أن الفقر يحدث عندما تسعى جماعات غنية تمتلك وسائل الانتاج يطلق عليها «البرجوازية» إلى استغلال جماعات أُخرى فقيرة لا تمتلك الا قوة عملها، يطلق عليها «البروليتاريا»، كما يقتضي وجود جيش احتياطي من العمال العاطلين للتحكم في المطالب وأشكال التفاوض بين الطبقتين. فالفقر بالنسبة لهذا الاتجاه هو نتاج لعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس. وذهب ماركس إلى أن تطور الرأسمالية المتمثل في التطور الهائل في الصناعة والتكنولوجيا خلال القرنين الماضيين قد أدى إلى تركيز رأس المال وتراكم هائل للثروة في جهة، وتراكم مشابه للفقر والبؤس والكدح في الجهة الأخرى من المجتمع"(٣). "ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها، وتطوير التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة، مما يؤدي إلى وجود ما أسماه ماركس بجيش العاطلين، وهذا بدوره يدفع بالأجور للانخفاض إلى حد الكفاف،

(*) يرى الاتجاه المالتوسي أن معدل الخصوبة المرتفع هو قرين الفقر الذي لا يفارقه، وأن خفض ذلك المعدل هو الحل الأساسي لمشكلة الفقر.

(١) عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ١٣، ١٤.

(٢) دعاء مهران محمود مهران، وآخرون: العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي - دراسة حالة مصر ٢٠٠٠ - ٢٠٢٠، المركز الديمقراطي العربي، أغسطس ٢٠٢٢، متاح في:

<https://democraticac.de/?p=83819>

(3) Alan Woods: The Ideas of Karl Marx, available at: <www.marxist.com>, June 2013.

وعلى ذلك ينتج من النظام الرأسمالي نمو اقتصادي وعدم عدالة في توزيع الدخول وزيادة معدلات الفقر"[١].

وفي ضوء المادية التاريخية فإن الحماية الاجتماعية هي مجرد تسوية طبقية داخل نظام مُتناقض وغير متوازن، وأن تكرار وتفاقم صراعات النظام الاجتماعي وتناقضاته تقود إلى تهديد صموده، وذلك لأن السياسات الاجتماعية هي استجابة للمشكلات التي تُحدثها بنية الرأسمالية وتشغيلها في نطاق إعادة إنتاج القوى العاملة خصوصًا. وقد ذكر ماركس في كتابه «رأس المال» أن تحويل العمل إلى سلعة، وما تبع ذلك من سلب لإنسانية العمال، هو ما يعتبر السمة الأساسية للنظام الرأسمالي. ولذلك كان وضع نُظم للحماية الاجتماعية يُمثل، إلى حد كبير، محاولة لإضفاء الطابع الإنساني على المِحَن التي فرضها النظام الرأسمالي على الطبقات العاملة؛ حيث اقتضت حماية الطبقات العاملة في المدن من الفقر المدقع العمل تدريجيًا على وضع نُظُم معينة للحماية مثل صناديق الادخار التي ترعاها الحكومة؛ وإلزام أصحاب العمل إلى حد ما برعاية المرضى والمصابين من العمال؛ ونمو دور جمعيات المعونة المتبادلة؛ وشركات التأمين الخاصة التي تقدم بوالص التأمين على الحياة، وسداد نفقات جنازات الموتى[٢].

<u>ثانيًا: الحماية الاجتماعية للفقراء من المنظور البنائي الوظيفي:</u>

انقسم رواد البنائية الوظيفية إلى عدة تيارات فكرية تفسر الفقر، حيث ذهب (التيار الأول)؛ إلى أن الفقر يحدث نتيجة خلل في البناء الاجتماعي، ناتج عن عدم أداء النظام الاقتصادي لوظيفته بطريقة سوية، ووفقًا لذلك فإن التركيبة الطبقية والاجتماعية للمجتمع وتوزيع القوى والإمكانات الاجتماعية فيه، هي التي تجعل من فرد ما غنيًا وآخر فقيرًا متدني الدخل والامكانيات. فهذا التيار يصور الفقر على أنه نتيجة حتمية لتحيز سياسات الحكومات بشكل كلي أو جزئي تجاه أصحاب رؤوس الأموال، وإهمالها الفقراء، كما إن المجتمع نفسه وما فيه من خلل وضعف في فعالياته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية هي التي تقيم أو تكرس الفوارق بين الأفراد وبين المناطق[٣]. فوجود الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع من العوامل الرئيسة التي تُسهم في إحداث الفقر كما يراها بيتر

---

(١) كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، ١٩٦٩، ص ص ٩٩، ١٠٠.

(2) Sandra Liebenberg: Social Security as a Human Right, University of Minnesota, Available at: <http://hrlibrary.umn.edu>.

(٣) هدى أحمد الديب، وأمينة أمين: التحليل المساري لأثر تحسين أوضاع المرأة على النهوض بأحوال الأسرة الريفية الفقيرة في ريف محافظة الدقهلية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد (٣)، العدد (٩)، سبتمبر ٢٠١٢، ص ١٣٣٢.

تاونسند Peter Townsend في كتابه "الفقر في المملكة المتحدة Poverty in the United Kingdom"[١].

(التيار الثاني)؛ ينظر إلى أن الفقر يحدث نتيجة عدم المساواة، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا في مقدمتها ثلاث هي؛ (١) تباين أنصبة الأشخاص المختلفين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، والطموح، والإبداع، والمثابرة، والخبرة وغيرها). (٢) تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي وتحقيق استقراره، فهناك وظائف أكبر أهمية وحيوية لوجود المجتمع واستمراره من غيرها من الوظائف. (٣) حق الأشخاص الموهوبين من حيث الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة في أن يشغلوا الوظائف الأرقى ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى والدخول الأقل لذوي العطاء المتواضع، وأن محاولة التمرد عليه هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي. ومن هؤلاء الوظيفيين من ذهب إلى أن الفقر هو إحباط وظيفي للبناء الاجتماعي[٢].

أما (التيار الثالث)؛ يبين أن البنى الاجتماعية والاقتصادية قد تُسهم في تقييد خيارات الأفراد، وتحول دون تطورهم واستغلال قدراتهم في تجميع الثروات. كما أن الفقر ظاهرة مركبة لها أبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على الفرد، وهي ظاهرة مزمنة تضع الفقير طيلة حياته في دوائر مغلقة لا مفر منها، وكأن ظروفه تعيد إنتاج نفسها، كما أنها ظاهرة طويلة الأمد تمتد لأجيال. وعلى هذا الأساس فقد أفترض أصحاب هذا التيار بأن أغلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إلى معالجة الفقر والتخفيف من أسبابه، يجب أن تكون من نمط السياسات البعيدة الأمد والتي تأخذ بالاعتبار عملية تمكين الفقراء ورفع مستوياتهم التعليمية وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية باعتباره من أهم الآليات للخروج من دوائر الفقر[٣].

وقد ذهب الكثير من الوظائفيين إلى اعتبار العنف في تظاهرات المهمشين يلعب أدوارًا في إظهار وإشهار كفاءاتهم وتهديداتهم فيحركون الأجهزة الحكومية لتُطوّر تشريعاتها وخدماتها التي تُعيد التوازن للنظام القائم. وفي هذه النظرة الوظيفية للنظام الاجتماعي السياسي يُصبح توفير خدمات

---

(1) Peter Townsend: Poverty in the United Kingdom, Allen Lane and Penguin Books, London, 1979, P394. Available at: <https://www.poverty.ac.uk>.

(٢) هدى أحمد الديب، وأمينة أمين: مرجع سابق، ص ١٣٣٢.

(٣) منير كرادشة، وشيخة المديلوية: العوامل المساهمة في تردي الأوضاع المعيشية للأسر العمانية: دراسة مطبقة على الأسر في ولاية الدقم بسلطنة عمان، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد (١١)، العدد (٢)، ٢٠١٨، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥.

الحماية الاجتماعية للأفراد والجماعات المهمشة ضرورة لابد منها للتخفيف من تهميشهم وإعادة دمجهم وإشراكهم في المجتمع [١]. وانطلاقًا من النظرية البنائية الوظيفية، يمكن القول أن الدولة مسئولة عن توفير شبكة أمان اجتماعي تحمى المواطنين من السقوط في براثن الفقر المدقع، وتحميهم في الكبر والمرض وظروف الهشاشة الناتجة من أي قرارات اقتصادية يتأثر بها الفقراء وتوفر حماية لكل مواطن عند احتياجه لهذه الحماية سواء لظرف ما تعرض له بشكل مؤقت أو لظرف دائم مثل (الإعاقة) أو لفترة ما في عمر المواطن (مثل حماية المسنين والأطفال) أو لظرف اقتصادي طارئ (فترة التباطؤ الاقتصادي وما ينتج عنها من تباطؤ في سوق العمل وما ينتج عنها من بطالة) أو لوجوده في منطقة تعانى ظروفًا اقتصادية معينة.

ونستنتج مما سبق أن المنظور البنائي الاجتماعي لتفسير الفقر، يتخذ عدّة أنماط للتفكير والتفسير، حيث نلاحظ أنه نتيجة لاختلاف توجهات وتخصصات العلماء الذين انطلقوا في تفسيرهم للفقر من هذا المنظور البنائي الاجتماعي فإنهم يرجعون الفقر إلى عدّة عوامل كل بحسب تخصصه، إلا أنهم يشتركون بشكل واحد في النظرة البنائية التي ترى أن أساس مشكلات الفقر هو عدم العدالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. كما يشتركون في معارضتهم للوم الفقراء أنفسهم على تسببهم بشكل مباشر في فقرهم، وهم بالتالي يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها وتقديم المساعدات المناسبة لهم. ولعل هذا التوجه يتناسب بشكل كبير مع النظرة الإسلامية للفقر حيث لابد من تقديم الرعاية للمحتاجين في المجتمع لضمان تحقق كل من مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص [٢].

ثالثًا ـ نظرية العدالة الاجتماعية ـ جون راولز:

العدالة الاجتماعية الموضوع الأكثر إثارة للجدل على امتداد العالم. ربما لا يذكر كثير من الناس هذا العنوان؛ لكنَّهم يتحدَّثون عن التفصيلات التي تندرج تحته. خذ مثلاً مسألة السكن: هل هي مسؤولية الدولة أم مسؤولية الأفراد؟ خذ أيضاً كفاءة الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والمواصلات وتوليد الوظائف. ومن هذا المنطلق تناول جون راولز John Rawls، العدالة كفكرة فلسفية لا كفكرة سياسية، حيث تحث نظريته على الحقوق الأساسية المتساوية، تكافؤ الفرص وتعزيز مصالح أفراد المجتمع الأقل حظًا. فالعدالة في أبسط صورها هي إعطاء كل فرد ما يستحقه. ومن بين ما تعنيه العدالة أيضًا، توزيع

(١) أحمد بعلبكي: تحولات الأخلاق والسياسة في أنظمة الحماية الاجتماعية ومنهجياتها، مجلة إضافات، (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان (٣٨)، (٣٩)، ٢٠١٧، ص ١٧٦.
(٢) هدى أحمد الديب، وأمينة أمين: المرجع السابق، ص ١٣٣٢.

المنافع المادية في المجتمع مثل الأجور والأرباح، وتوفير متساوٍ للاحتياجات الأساسية من إسكان ورعاية طبية... إلخ [١]. والعدالة أيضًا تعني المساواة في الفرص في المجتمع الذي يحيا فيه الإنسان؛ أي أن كل فرد لديه الفرصة في الصعود الاجتماعي وتحسين وضعه بجهده ودأبه. إلا أن ذلك لا يعني أن تكون المساواة مطلقة بتدخل من الدولة كما في الاشتراكية؛ لأن الناس لم يولدوا متساوين، بل تختلف مهاراتهم ومواهبهم وبعضهم أكثر استعدادًا لبعض الأعمال من غيرهم، ولكن يجب أن تكون أوضاع المعيشة والظروف الاجتماعية الأساسية الدنيا واحدة للجميع. فمن الضروري مكافأة من يستحق ويجتهد، فالحوافز تُساعد الأفراد على العطاء وتحقيق الذات وتنمية المواهب؛ لذلك فالمساواة من المنظور الليبرالي هي أن يكون لدى كل الأفراد فرصة متساوية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم غير المتكافئة [٢].

وبذلك نجد أن راولز قد وضع من خلال أطروحته العدالة كإنصاف تصور جديد لمفهوم العدالة، يتسنى من خلاله وضع مبادئ أخلاقية وسياسية، بل إن العدالة كإنصاف هي التي ستضمن «التوزيع العادل للخيرات»، وذلك من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية التي بلورها راولز، وهذه المبادئ تم صياغتها انطلاقًا من فرضية أساسية وهي «فرضية الوضع الأصلي»، أي أن الناس يولدون ضمن مواقع مختلفة للحياة تتحدد في جزء كبير منها بالظروف السياسية والظروف الاقتصادية، هذا ما يعني أننا أمام اختلافات متباينة وعميقة حاضرة في كل مكان، وانطلاقًا من هذه الاختلافات بين الأشخاص اقترح راولز تطبيق مبادئ العدالة من أجل حل الصراعات والنزاعات الاجتماعية سواء الدينية أو السياسية .... أو غيرها، وبالتالي توحيد لحمة المجتمع الذي يتأسس على التعددية الثقافية والسياسية، فالفرد يعلم أن هناك قويًا، وضعيفًا، وفقيرًا، وغنيًا، ومؤمن بأديان مختلفة، وغير مؤمن، وبناءً على هذه المواقف يراهن راولز على وضع مبادئ تجعل حياتهم عادلة، ويقول راولز "في كتابه نظرية في العدالة، وطبقًا للعدالة كإنصاف تكون مبادئ العدالة الأكثر معقولية تلك المبادئ الحاصلة على اتفاق متبادل يتم بين أشخاص في شروط تتصف بالإنصاف، لذلك فان العدالة كإنصاف ناشئة عن فكرة العقد الاجتماعي والمبادئ التي تصوغها،

(1) John Rawls: Justice as Fairness: Political not Metaphysical Philosophy & Public Affairs, Vol (14), No (3) Summer, 1985, PP 223-251.

(2) Andreas Follesdal: John Rawls' Theory of Justice as Fairness, approximately as appears in Guttorm Floistad, ed Philosophy of Justice, Contemporary Philosophy, Springer 2014, 311-328.

وتؤكد مفهومًا ليبراليًا واسعًا للحقوق والحريات الأساسية" [١]. وهذه المبادئ هي التي تحدد الحقوق والواجبات الأساسية للأفراد والتي من خلالها يصوغون قوانين تنظم حياتهم ومطالبهم من داخل المجتمع. وفي هذا الوضع الأصلي يتم اختيار المبادئ خلف ما أسماه بحجاب الجهل، أي أن الأطراف لا أحد منهم يعرف موقعه الاجتماعي ولا قدراته العقلية أو البدنية، وبصيغة أخرى لا أحد يمكنه أن يكون في وضعية أفضل من وضعية الأخر عند اختيار هذه المبادئ، إذن فطالما أن كل الأشخاص داخل الوضع الأصلي يجهلون أوضاعهم الخاصة فمن المؤكد أنه لا يوجد شخص يمكنه طرح مبادئ تناسب وضعه الخاصة وتمس بمصالح الخاصة. انطلاقًا مما سبق يمكن القول على أن الأطراف في الوضع الأصلي عليها أن تتمتع بالعقلانية، وألا يحكمها حب الذات والأنانية، ولضمان عقلانيتها يطلب منا راولز أن نتخيل الأطراف ضمن الوضع الأصلي تضع ما يسميه بحجاب الجهل [٢].

وتقوم العدالة عند راولز على أساس مبدأين: مبدأ الحريات الأساسية: وهو الذي يعمل على منح الحرية والمساواة للجميع بدون استثناء كحرية التعبير وحرية إنشاء الجمعيات وحرية التصويت ... الخ. مبدأ الاختلاف: ويتضمن مبدأين أساسيين وهما: مبدأ الكفاءة: الذي يسعى إلى توزيع الثروات والخيرات والسلع الأولية على المواطنين بالتساوي. مبدأ الفرق: الذي يعطي الأولوية للدفاع عن مصالح الفئات الأقل حظًا في المجتمع، مؤكدًا على ضرورة تحسين وضعية الفئات الأسوأ حالات. وفقًا لهذين المبدأين يعارض التصور القائم على التفاوت بين الناس الذي تتدخل فيه مجموعة من الاعتبارات "كالأصول الاجتماعية" أو "العرقية" أو "الجنسية" وغيرها، طبقية كانت أو سلطوية، مؤكدًا بذلك على ضرورة التوزيع المنصف للثروات، بمعنى أنه لا يجوز أن تكون فئة مستفيدة بإحدى الطرق السابقة، أي أنه ليس لهم الحق في اكتساب قدر أكبر من الثروات إلا إذا ظهر بأن ذلك سيفيد بشكل أو بآخر أولئك الذين لم ينالوا سوى قسطًا ضئيلاً (الطبقات المحرومة) من الخيرات والثروات [٣].

---

(1) John Schaar: Reflections on Rawls' Theory of Justice, Social Theory and Practice, Vol (3), No (1), A Special Issue on John Rawls: A Theory of Justice, published by Florida State University Department of Philosophy, Spring 1974, pp. 75-100. Available at: <https://www.jstor.org/stable/i23552141>

(2) John Rawls: A Theory of Justice, Revised Edition, Harvard University Press Cambridge, 1999, P11.

(٣) نوار عبد الكريم: نظرية العدالة كإنصاف للفيلسوف الأمريكي جون رولز، أنفاس نت، نوفمبر ٢٠١٨، متاح في: <https://www.anfasse.org>.

ولذلك فإن الحماية الاجتماعية، ومكافحة الفقر وما يترتب عليه من تهميش وتدهور في الأوضاع الاجتماعية، كانت محل اهتمام منظري العدالة الاجتماعية، حيث تُرسي أنظمة الحماية الاجتماعية الأسس لمجتمعات أكثر عدالةً، وإنصافًا، واحتواءً، وتساعد في ضمان رخاء الأمم واستقرارها [١]. وقد أكد منظري العدالة الاجتماعية على أهمية دور الدولة في الحماية الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والسكن. "فحسب نظرية راولز عن العدالة، من واجب الدولة أن تحمي الفئات التي تحتاج إلى حماية باستخدام الموارد المتاحة لضمان حق جميع أفراد المجتمع في الحماية الاجتماعية. ويُسهم توطيد العلاقة بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وفي تمكين الأفراد أصحاب الحقوق من المشاركة في عملية صنع القرار ومساءلة الجهات التي تقع الواجبات على عاتقها الجهة المكلفة بالمسؤولية، بما يقوي حس الالتزام بخطط الحماية الاجتماعية ويضمن استدامتها. ولا ينبغي أن يقتصر هدف هذه الخطط على معالجة مواطن الضعف في وقت الأزمات، بل يجب أن تركز على الإنصاف والمساواة والمشاركة وتمكين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية من المشاركة بفعالية في المجتمع. ولضمان حق الحصول على الحماية الاجتماعية، لا بد من أن تستوفي المستحقات والخدمات الاجتماعية معايير أساسية، فتكون متاحة، ومقبولة، وميسرة، كما لا بد من ضمان مساءلة الجهة المسؤولة عنها"[٢].

ويرى أنصار نظرية العدالة الاجتماعية "أن المساواة الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تنظم على نحو يجعلها تقدم للأفراد الأقل حظًا في المجتمع أكبر نفع ممكن من جهة، ويجعلها تتيح في الوقت نفسه إمكانية الالتحاق بالوظائف والمواقع المختلفة أمام جميع الأفراد في إطار من المساواة المنصفة في الفرص من جهة أخرى [٣]. كما أن فكرة العدالة الاجتماعية لا تنفصل عن مبدأ الوفاء بالحاجات الإنسانية للبشر. ذلك أن إنسانية الإنسان لا تكتمل،

(1) Phakama Ntshongwana, et all: How Social Protection Can Empower Women, Project Syndicate, May, 2019, P 1.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد (٥)، العدد (٢)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص ٢.

(٣) معتز بالله عثمان: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية في المدة من ٩ - ١٠ مايو ٢٠١٣، ص ٩٤.

وكرامته لا تتحقق، ما لم يمكن من إشباع حاجاته الإنسانية [١]. وعندما نربط بين العدالة والمساواة في فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والحراك الاجتماعي الصاعد والمشاركة السياسية وما إلى ذلك، فمن الضروري أن تقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط [٢]؛ أولها: عدم التمييز بين المواطنين وإزالة كل ما يؤدى إليه من عوامل، وغياب ما يترتب على التمييز من نتائج سلبية كالتهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق. وثانيها: توفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل إذا كانت البطالة شائعة ومواطن الشغل غائبة. وهو ما يرتب التزامًا على الدولة بوضع السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل. وثالثها: تمكين الأفراد من الاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة. فاغتنام الفرص قد يرتبط بتوافر قدرات معينة مثل مستوى تعليمي معين، أو امتلاك أرض أو رأسمال، والمنافسة على الفرص سوف تفتقر إلى التكافؤ عندما تتسع الفروق في القدرات بين المتنافسين. وهنا تظهر الحاجة إلى دور الدولة في إتاحة التعليم والتدريب، وإعادة التدريب، والرعاية الصحية وغيرها من عوامل بناء القدرات وتنميتها [٣].

ويعد الحق في الحماية الاجتماعية أحد الأركان الرئيسة للعدالة الاجتماعية، ويحظى بمكانة في ضمان الكرامة الإنسانية لجميع الأشخاص، كما يحظى بتأكيد في وثائق القانون الدولي لحقوق الإنسان وبرامج منظمة العمل الدولية، كما، ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الدول الأطراف فيه (م١٩) "حق كل شخص في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية". ويشمل الضمان الاجتماعي، الحق في الحصول على استحقاقات، نقدا أو عينا، والحفاظ عليها دون تمييز لضمان الحماية من أمور تشمل ما يلي:(أ) غياب الدخل المرتبط بالعمل بسبب المرض، أو العجز، أو الأمومة، أو إصابات تحدث في إطار العمل أو البطالة أو الشيخوخة، أو وفاة أحد أفراد الأسرة. (ب) ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية. (ج) عدم كفاية الدعم الأسري خاصة للأطفال أو البالغين المعالين [٤]. وتذهب لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى أن التدابير التي يتعين استخدامها لتوفير استحقاقات الضمان

---

(١) منى الحديدي: العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني: دراسة لتصورات عينة من المصريين بمدينة القاهرة الكبرى، المجلة العربية لعلم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد (١٤)، يوليو، ٢٠١٤، ص ٢٩.

(٢) صلاح هاشم: العدالة والحق في التنمية، أطلس للنشر، الجيزة، ٢٠١٨، ص ١٣.

(٣) دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٤.

(٤) الحق في الضمان الاجتماعي، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والثلاثون، نوفمبر ٢٠٠٧.

الاجتماعي لا يمكن تعريفها في نطاق ضيق، ويجب أن تكفي في جميع الأحوال حداً أدنى من التمتع بهذا الحق من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. ويمكن أن تشمل هذه التدابير النظم القائمة على الاشتراكات أو على التأمين الاجتماعي التي توفر استحقاقات لكل شخص يواجه خطراً معيناً، أو حالة طارئة معينة، أو نظم الإعانة الاجتماعية الهادفة، وتدفع فيها الاستحقاقات لذوي الحاجة. ويتعين على الدولة وضع أنظمة غير قائمة على الاشتراكات لأنه من المستبعد أن يتمكن الجميع من دفع تكاليف نظم التأمينات (١).

رابعًا: مقاربة جورج زيمل المساعدة الاجتماعية:

لقد اهتم جورج زيمل Georg Simmel في كتابه الفقراء (١٩٠٧) بدراسة مشكلة الفقر، وعلاقة الفقير بالدولة وبالآخرين ونظرتهم إليه. ولم يعترف بأن الفقر هو انخفاض الدخل (أو انعدامه)، ولكنه ذهب إلى أن الفقر هو تلك الحالة التي يتواجد فيها شخص أو مجموعة من الأشخاص وتقتضي من الآخرين مساعدتهم وإحاطتهم بالرعاية، وأن الفقير هو من لا تسعفه وسائله في تحقيق مبتغاه في الحياة، وأن المجتمع يعتبره فقيرًا، وفي حاجة للمساعدة من الآخرين (٢). وقد تحدث زيمل عن واقع الحاجة الذي يعيش فيه الفقير، وعن أشكال المساعدة التي يفترض أن يقدمها له المجتمع، باعتبار أن المجتمع هو نسيج من الروابط الاجتماعية قائم على التضامن والتعاون (*)، وأن كل أشكال التبادل السائدة في المجتمع تندرج ضمن المساعدة لأنها شرط للتعايش. وتحدد أهمية المساعدة حسب زيمل في أنها؛ أولاً: تقلل من المخاطر التي يمكن أن يتسبب فيها وجود الفقر في البنية الاجتماعية على مصلحة الجماعة، ومن هذه المخاطر مثلاً: أن الفقر يؤثر على القيم والمعايير الاجتماعية. ثانيًا: الحفاظ على سمعة الجماعة وتشجيع المستفيد من الرعاية على تحسين وتغيير وضعه نحو الأفضل، (مثال لا تُعطى المعونة الاجتماعية للعاطل عن العمل، إلا بشرط إثباته بأنه قد تقدم لمجموعة من الجهات من أجل العمل ولم يُقبل). ثالثًا: دعم النسق

(١) محمد عبد الله محمد المفرجي: العدالة الاجتماعية للمرأة وأمنها الإنساني ــ دراسة تحليلية سوسيولوجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (٩)، العدد (٢٨)، ٢٠١٧، ص ٣٣.

(2) Jeanne Lazarus: Les enjeux de la Sociologie de la pauvreté, Ceriscope Pauvreté, Sciences Poceri, 2012, P P 1-10.

(*) في نفس السياق ذكر ابن خلدون في كتابه المقدمة أن المجتمع قائم على التعاون؛ فالناس تؤدي أدوار متنوعة في المجتمع تسهيلاً لاستمرار الحياة والتعايش. ولدى ابن خلدون نظرية في هذا الصدد (نظرية حول المجتمع) يقول فيها أن المجتمع يتكون من: حاجات، وقوة عمل.

الاجتماعي، فالمجتمع بحاجة إلى مساعدة الفقراء "حتى لا يصبح الفقراء أعداء نشطين وخطرين على المجتمع وحتى يجعل طاقاتهم أكثر إنتاجية"[١].

وحسب رأي زيمل فإن الهدف من هذه المساعدة ليس حماية الفقير وإنقاذه من وضعه بمساعدته على التخلص من فقره فقط، بل أيضًا لحماية المجتمع من الفقراء والحفاظ على الوضع الاجتماعي كما هو. كذلك فإن تقديم المساعدة يمكن أن يحمي المجتمع من الاضطرابات الحتمية المرتبطة بزيادة نسبة الفقراء. وإذا كان مفهوم الفقر حسب زيمل يتحدد من خلال المحيط الاجتماعي للفقير وهذا المحيط يتشكل من "الأسرة" و"النقابة"، والانتماء الطبقي؛ فالأسرة تتدخل لمساعدة أحد أفرادها إذا كان فقيرًا للحفاظ على سمعتها وصونها من أن تخدش أو من أن تطالها انتقادات الآخرين، وما يمكن أن ينعكس على العائلة بأكملها. أما النقابة (مثال النقابة في بريطانيا) [**] دورها يتحدد من خلال تدخلها لمساعدة العمال العاطلين في وضعية فقر، ليس رغبة في التخفيف عليهم من عبئ تكاليف الحياة وإنما منعهم عن العمل بأجر أقل مما هو سائد في سوق العمل، لأن من شأن ذلك أن يؤثر على قيمة "العمالة" والعلاقات المهنية بين الأجراء وأصحاب العمل. أما عن الانتماء الطبقي: ذهب زيمل إلى أن الفقر موجود في كل طبقات المجتمع، فالفرد انطلاقًا موقعه ضمن البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ حيث يسمى فقيرًا من لم يعد قادرًا على تجسيد سلوكيات أفراد طبقته في حياته اليومية. مثل: الملبس فكل طبقة تحدد معيار الملبس المحترم وكل من لم يحترم هذا المعيار يعتبر مقصي من الطبقة [٢].

كما اهتم زيمل بتوضيح علاقة الفقر بالهشاشة، وذهب إلى أن الشخص قد يعتقد بتملكه قدرًا من الثروة أنه غني، لكن حركية البنية الاجتماعية تهدده دومًا بفقدان ما يمتلك وهذا ما يسمى بالهشاشة. وينظر زيمل للفقر نظرة نسبية، وتتضح هذه النظرة من خلال قوله: "إن كَون الشخص فقيرًا لا يعني أنه عاطل بل يمكن أن يكون لديه عمل وموارد ودخل ولكنه فقيرًا. وضرب مثال على ذلك بانه توجد فئة عاملة لكنها فقيرة، هي التي تسمى العمال الفقراء Poor workers وهي فئة تتموقع في منزلة الفقر المدقع، لذلك هم في حاجة إلى

---

(1) Georg Simmel: Les pauvres, 1ère éd, en Allemand 1907 Repris dans l'ouvrage "Sociologie" - 1ère éd. française - P.U.F. Quadrige – 1998. (Note Rédigée par Thierry Rogel - Professeur de sciences économiques et sociales au lycée Descartes de Tours). available at:
<http://mondesensibleetsciencessociales.e-monsite.com>

(**) لقد عاش "جورج زيمل" Simmel في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرون الذي ظهرت فيه النقابة كمدافع عن العمال باعتبارهم فقراء يحتاجون لمن يدافع عن مصالحهم.

(2) Georg Simmel: Les pauvres, op cit. available at: <http://mondesensibleet sciencessociales.e-monsite.com>

المساعدة والرعاية". فالفقر من وجهة نظر زيمل لا يرتبط بالدخل والعمل أو العيش تحت عتبة مبلغ مالي معين فقط، بل له علاقة أيضًا بالمحيط أو البيئة التي يتواجد ويعيش فيها الإنسان، فالفقير في فرنسا يختلف عن الفقير في الصومال. حتى في فرنسا ذاتها الفقير في مدينة نويي Neuilly على نهر السين يختلف عن الفقير في مرسيليا [١]. كما ذهب زيمل إلى أن المساعدة حق أساسي وواجب، ولكن لا يحق للفقير المطالبة بها كحق مثل الحقوق الأخرى كالحق في العمل، لكن بمجرد منح المتبرع المساعدة الأولى فإن هذه المساعدة تأخذ شكل حق مكتسب، لا يجب على المانح رفض منحها أو رفض إعطائها مرة أخرى، وتأخذ بذلك المساعدة طابع الإلزام. في المقابل نادى بعض المنظرون بالقضاء على المساعدة لما لها من أثر على اقتصاد الدول من ناحية وعلى شخصية متلقي المساعدة التي تستدمج قيم الاتكالية والتحايل والانتهازية من أجل الحصول على منح الدولة. وقد عارض نوما مورارد Numa Murard فكرة القضاء على المساعدة، وأعتبر أن المساعدة حق إنساني تضمنته الدساتير، حيث أن دستور فرنسا سنة ١٩٥٨ نص على أن: "كل إنسان، يوجد بحكم سنه، أو حالته الجسدية، أو العقلية، أو الاقتصادية في وضعية عدم القدرة على العمل لديه الحق في الاستفادة من وسائل العيش من لدن الجماعة"[٢].

وقد انتقد زيمل السياسات المتبعة للحد من ظاهرة الفقر وأوضح ضعفها في الدول التي اتبعتها؛ بحيث أن هذه السياسات ركزت على الفقر والفقراء بدلاً من محاولة معرفة الإجراءات الكفيلة الملائمة للقضاء على ظاهرة الفقر. أو التقليص من تداعياتها واهتمت بدل ذلك بالفقراء من خلال تقديم المساعدة، وهذا لا يساعد في حل مشكل الفقر بقدر ما يعمل على تكريس واستمرار وجود الفقر والفقراء في المجتمع، وتأقلم هؤلاء مع الوضع وتقبله وعدم رفضه، والتمرد عليه وإثارة الفوضى مقابل المساعدة التي يتلقونها. فتأخذ استراتيجيات معالجة الفقر في هذه السياسات المعادلة التالية: الصراع مقابل المساعدة، والمساعدة مقابل السلام. وتظهر المساعدة كنوع من التعاقد بين المانح والمتلقي لكنها تجعل الفقراء خارج وداخل المجتمع في الآن ذاته أو في نفس الوقت خارج المجتمع؛ لأنهم لا يستفيدون من خيرات هذا المجتمع. وداخله؛ من خلال رابط المساعدة التي يتلقونها فوضعه شبيه بوضع الغريب في المدينة [٣]. اذن الفقراء لهم علاقة بالمواقف الاجتماعية التي يعتمدها المجتمع ككل، وبالتالي فإن الفقر حسب زيمل يمكن تعريفه كردة فعل اجتماعية تجاه وضع

(1) Ibid. available at:
<http://mondesensibleetsciencessociales.emonsite.com>

(٢) محمد الحسني: سوسيولوجية الفقر والهشاشة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، ٢٠١٨، ص ٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٤.

مُحدد، وسلوكيات الأفراد في المجتمع هي التي خلقت هذه الظاهرة. والسمة المشتركة بين الفقراء هي أنهم يتلقون المساعدة سواء من طرف ولي أمرهم أو أقاربهم أو الدولة أي يحظون بالدعم والمساعدة والإعانة من طرف الجماعة التي ينتمون إليها والمجتمع الذي يوجدون فيه. رؤية زيمل للفقر مهدت للمفهوم السوسيولوجي المتأخر عن "الحرمان النسبي". الذي يرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة (المشتركة)، إضافة إلى عدم تمكن "الفقراء" من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية (١).

خامسًا: الحماية الاجتماعية للفقراء من منظور رأس المال الاجتماعي:

أشار جان لوك ديبوا Jean Luc Dubois، في معرض حديثه عن أصناف الفقر، إلى أن الفقر ينقسم إلى عدة أصناف هي الفقر الثقافي والفقر السياسي والفقر الأخلاقي والفقر الاقتصادي، وأن الصنف الأخير يتكون من مظاهر مالية ومظاهر مرتبطة بظروف الحياة وأخرى مرتبطة بالإمكانات الكامنة للأفراد، فإن الفقر الاجتماعي يمكن تلمسه من خلال الضعف في مستوى العلاقات الاجتماعية، أو في غياب ما يسمي في علم الاجتماع برأس المال الاجتماعي (٢). وتؤكد الأدبيات والدراسات على الدور الجوهري لرأس المال الاجتماعي في تقليل التفاوت، ودعم الفقراء، ورفع درجة الرضاء عن الوضع الاقتصادي، وتحقيق الرفاهة الاقتصادية). وقد استخدم عالم الأنثروبولوجيا السويدي هانرز Hanners مصطلح رأس المال الاجتماعي في دراسته "الجيرات الحضرية الفقيرة" وقصد به الإشارة إلى تلك الموارد التي تنعكس في شكل خدمات يؤديها الأصدقاء والمعارف لبعضهم البعض كجزء من عملية أو استراتيجية لمكافحة الفقر. وذهب جودسون هانيفان Judson Hanifan، إلى أن رأس المال الاجتماعي يقصد به المهارات الاجتماعية التي تتطلبها الحياة، والتي تجعل هذه الموارد المادية تعمل لصالح تحقيق الأفضل للحياة اليومية للأفراد، وهي بالتحديد؛ الرضا، والوفاق، والصحبة، والعطف، والتلاحم، والمواساة، والمخالطة الاجتماعية بين الأفراد والأسر. فأقارب الشخص، وأصدقاؤه ورفاق العمل، وجيرانه، يمثلون مصادر معلومات وعونًا ودعمًا حين يحتاج الشخص إلى شيء منها. وتتلخص هذه المصادر في نوعين: (١) علاقات وشبكات: يقيمها الأفراد مثل النقابات والأحزاب وجمعيات النفع العام. (٢) منظومة قيم تأتى على رأسها

(١) المرجع السابق، ص ٥.

(٢) رانيا بلمدني: أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، دراسة قُدِّمت في مؤتمرٍ (النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قُطرية)، المركز العربي للأبحاث سنة ٢٠١٢، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

قيم الثقة، والشفافية وتحمل الآخر والرغبة في التعاون والعقلانية [١]. فالفرد إذا كون علاقات مع غيره من الناس، فإنه سوف يراكم لنفسه رأس مال اجتماعي يُساعده على إشباع احتياجاته، ويكتسب قدرة اجتماعية كافية لتحسين ظروفه المعيشية وتقدمها [٢].

لقد أدى تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى اعتباره كآلية علاجية جديدة لمشكلة الفقر، كما أن له أهمية كبيرة في دعم وزيادة الإنتاجية الاقتصادية وبكفاءة عالية. وقد ذهب هانيفان إلى أن معظم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات، كان يمكن حلها فقط بواسطة تقوية شبكات التضامن بين مواطنيها، حيث كان أفراد تلك المجتمعات أقل اهتمامًا بعادات ومعايير مهمة؛ كحق الجوار، والحياة الجمعية، والمشاركة والمساندة الاجتماعية [٣]. وقد اهتم بورديو بمشكلة الفقر من خلال تحديده لمفهوم رأس المال؛ بحيث ميز بين عدة أصناف من رؤوس المال يمكن للفرد أن يمتلكها، وذكر أن مكانة وموقع الفرد في المجتمع لا يتحدد بالضرورة بحجم رأس المال، وإنما بمدى اعتراف المجتمع بها، لذلك يسمي بورديو رؤوس المال حين يعترف بها المجتمع "رؤوس المال الرمزية"، ومكانة الشخص وموقعه الاجتماعي يتوقفان على مدى اعتراف المجتمع بما يملكه من رساميل، وليس الاعتراف حسب بورديو سهل المنال ذلك أن تراتبية المجتمع تجعل الاعتراف مقيدًا بالانتماء الطبقي. ويؤكد بورديو بأن كل طبقة اجتماعية يحكمها «ذوق» يؤطر سلوكها في مختلف وضعيات الحياة ويرى أن طبقة الفقراء يتميز ذوقها بالميل فقط إلى التكيف مع إكراهات ومتطلبات الحياة. ويسمى هذا الذوق في كتابه الاحتياجات الغذائية Choses dites بذوق الحاجة الذي يرتبط بها هابيتوس الطبقات الشعبية يتميز بخصائص يجعل لتلك الطبقات تصنيف معين[٤].

ذهب هانيفان إلى أن رأس المال الاجتماعي يُعد مصدرًا من مصادر القوة الاجتماعية الكامنة التي تكفي لتحسين ظروف المعيشة يستفيد منها أفراد

---

(١) شادية أحمد مصطفي عمران: دور المرأة في صعيد مصر في تراكم وإهدار رأس المال الاجتماعي. دراسة ميدانية على عينة من السيدات العاملات بجامعة سوهاج، ملخصات مؤتمر "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة" المنعقد بدار الضيافة، جامعة عين شمس، في المدة من ١٤- ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦، ص ص ٣٨، ٣٩.

(٢) خالد كاظم أبو دوح: دور أشكال رأس المال الاجتماعي في تشكيل النخب الاجتماعية، رسالة دكتورة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سوهاج، ٢٠٠٩، ص ٣٧.

(٣) نادية أبو زاهر: محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد (٤٦)، ٢٠١٠، ص ٣.

(٤) محمد الحسني: المرجع السابق، ص ص ٧، ٨.

الجماعة وهي تنشأ من التعاون بين أفراد الجماعة [١]. ويتضح ذلك فيما يحققه رأس المال الاجتماعي، في المساعدة على الحصول على وظائف أفضل، والترقي المهني المبكر، والأرباح العالية، والرعاية الصحية العضوية والنفسية. حيث أن العلاقات غير الرسمية تعلب دورًا غاية في الأهمية للفقراء وتعزز من فرصهم، وترفع من مستوى جودة حياتهم اليومية. وأن هذا الأمر ليتمثل بوضوح في حالة عدم وجود شبكات الأمان الرسمية مثل شبكات الرعاية الصحية وإعانة غير العاملين أو اقتصارها على المشاركين في الاقتصاد الرسمي [٢]. ويؤكد دارستون في كتاباته أن حائزي رأس المال الاجتماعي هم الأكثر قدرة على الإفلات من الفقر. ويشدد على أهمية مفاهيم مثل العلاقات الأسرية والصداقة والهيبة بصفتها أدوات لإحداث التغيير الاجتماعي. ويلاحظ أيضاً أن رأس المال الاجتماعي يؤدي دوراً مهماً عند اللزوم أو الخطر أو عندما تتاح فرصة مواتية. وقد أكدت منظمة اليونسكو على أهمية رأس المال الاجتماعي في القضاء على الفقر والاستبعاد وعدم المساواة من خلال بناء القدرات وحشد الطاقات، بهدف تمكين الفقراء من التمتع بحقوقهم [٣].

وقد بينت بعض الدراسات أن رأس المال الاجتماعي الموظف من قبل الفقراء يمكن أن ينقسم إلى رأس مال اجتماعي مدني ورأسمال اجتماعي حكومي، ويمكن أن يقوم الأول على كل ما ينسج من علاقات اجتماعية وصداقات وتحالفات مع وعبر مختلف الجمعيات والمنظمات التنموية العاملة في المجال، ويستند الثاني إلى ما يصنع من علاقات وتحالفات مع الأجهزة الحكومية الرسمية وموظفيها وهيئاتها بشكل يخدم باعث أو باعثة المشروع [٤]. وأشارت موزير في دراستها عام ١٩٩٦، التي شملت أربع مدن، وهي غواياكيل (إكوادور)، ومانيلا (الفلبين)، ولوساكا (زامبيا) وبودابست (هنغاريا). إلى أنه "إذا أردنا أن يرتفع حجم الإنتاجية الاقتصادية لدى الفقراء، يجب أن نعتمد نهجًا شاملاً ومتكاملاً للسياسة الاجتماعية وأن نقر بالترابط المعقد القائم بين رأس المال الاجتماعي

---

(١) فوكوياما فرانسيس: "الانهيار العظيم: الطبيعة الإنسانية وإعادة النظام الاجتماعي"، الراية ملف القرن العشرين، عرض: عامر سلطان، العدد (٦٤٧٥)، ٢٩ يناير ٢٠٠٠، ص ٥.

(٢) موريال مينيو: رأس المال الاجتماعي أحد المفاهيم الجوهرية لفهم مصطلح الإنتاج الاجتماعي، شبكة حقوق الارض والسكن، ٢٠١٨، متاح في: <http://www.hic-mena.org>

(3) United Nations Educational, scientific and cultural organization: social capital and poverty reduction. Available at: <http://unesdoc.unesco.org>.

(٤) مجموعة مؤلفين: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل - دراسات قُطرية، الجزء الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ٢٠١٣.

ورأس المال البشري. كما أكدت على أهمية الأسرة والشبكات الأسرية كعنصر محدد للقدرة على مواجهة الأزمات وقهر الفقر. وعندما يفقد الأشخاص هذه الصلة الاجتماعية، فإنهم يقعون حتمًا في دوامة الفقر. ولذلك فإنه من الأهمية تطوير شبكات الفقراء ومساندتها وتحسين إمكاناتها عن طريق ربطها بالمنظمات الوسيطة والأسواق الوسيطة والأسواق الأوسع نطاقًا والمؤسسات العامة(١).

وقد أشار ميشال روتكوسكي Michał Rutkowski(*)، إلى أن الحماية الاجتماعية تُضيّق فجوة الفقر، وتعمل على إيجاد الفرص، وتمكن الأسر من مواصلة الاستثمار في نفسها وفي أبنائها وخاصة في الصحة والتعليم، وعلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات وإدارة المخاطر، ومقاومة الصدمات، وخلق الفرص من أجل حياة أفضل، بما يكسر دائرة الفقر الممتدة عبر الأجيال (٢). وتقول آنيت ديكسون، "إن برامج الحماية الاجتماعية تمثل جوهر عملية تعزيز رأس المال البشري للفئات الأكثر معاناة في العالم؛ فهي تُمكن الناس من التمتع بمستوى صحي جيد، ومتابعة تعليمهم، والسعي وراء الفرص التي تنتشلهم وأسرهم من براثن الفقر"(٣). وتشير وثائق اللجنة الاقتصادية إلى أنه يوجد اتجاهان أحدهما يعتبر أن الأهم هو إنشاء "رأس المال البشري"؛ والآخر الذي ينحى إلى أن يكون مكملاً، يشدد على ضرورة "إنشاء رأس المال الاجتماعي"(٤). وقد يفاقم نقص رأس المال الاجتماعي مشكلات الفقراء؛ ويعد الإقصاء الاجتماعي أحد أشكال هذا النقص، وقد يودي بالأفراد والأسر، وكل الجماعات غير المستفيدة من الامتيازات الاجتماعية، إلى السقوط في دائرة الفقر. فالحرمان من كل أنواع رأس المال، بما فيها رأس المال الاجتماعي، يؤدي إلى ندرة فرص العمل، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الرفاهية

---

(١) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١: شن هجوم على الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١، متاح في: <https://www.goodreads.com>

(*) ميشال روتكوسكي Michał Rutkowski هو خبير اقتصادي بولندي ومدير أول للبنك الدولي للحماية الاجتماعية والعمل والوظائف في واشنطن العاصمة. كان مؤخرًا مديرًا للمنظمات متعددة الأطراف وقبل أن يشغل منصب المدير القطري للبنك الدولي للاتحاد الروسي وممثل مقيم في موسكو. وهو مدير سابق للتنمية البشرية في منطقة جنوب آسيا بالبنك الدولي.

(2) Michał Rutkowski: Combating poverty and building resilience through social protection, World bank, September, 2017. Available at: <https://blogs. worldbank.org>.

(٣) آنيت ديكسون: الاستعانة بالحماية الاجتماعية في الاستثمار في البشر، أغسطس ٢٠١٩. متاح في: <https://www.aleqt.com/2019/08/09/article_1653911.html>

(٤) خوسيه بينغوا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الفقر بصفته انتهاكًا لحقوق الإنسان، ورقة عمل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص ١١.

الاجتماعية [١]. وتزيد العزلة الاجتماعية من العزلة التي يعاني منها الفقراء من حيث الموقع، حيث يندر أن يشارك كل من الفقراء والأغنياء في نفس الأنشطة أو المجموعات أو المؤسسات، أي أنه لا توجد هناك روابط اجتماعية بين كل منهم. وافتقاد الفقراء للموارد من زاوية الموقع ومن زوايا أخرى يقلص حجم الفرص المتاحة أمامهم. ويمكن أن تؤدي العزلة المكانية والاجتماعية - وهي الافتقاد إلى تواصل رأس المال الاجتماعي - إلى دائرة من الفقر، فأبناء الفقراء، على سبيل المثال، لديهم فرصة ضئيلة أو منعدمة للخروج بأنفسهم من الفقر [٢].

في كثير من المجتمعات يلعب رأس المال الاجتماعي دور جوهري في حماية الفقراء من خلال تقليل التفاوت والدعم ورفع درجة الرضا عن الوضع الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية [٣]، وتؤكد بعض الدراسات على أن رأس المال الاجتماعي يزداد عند هؤلاء الأفراد، الذين يتكاملون جيداً مع مجتمعاتهم المحلية، والذين يتميزون بالفاعلية الذاتية. وبالمقابل ينخفض بدرجة كبيرة عند الأفراد الذين يعانون من البطالة، والمنعزلين اجتماعياً. بالإضافة لعدم قدرتهم على تأمين عمل حكومي، وعدم السيطرة على الموارد أو الاستفادة من الخدمات المتاحة. ولما كان الفقراء عادة لا يمتلكون من رأس المال إلا قوة عملتهم، وقدراتهم الإبداعية التي يكبتها الفقر، فإن تمكين الفقراء يقتضي أن تتبني الدولة سياسات وبرامج تمكن الفقراء من امتلاك جميع أنواع رأس المال، وحيث أن الفقر لا يعني فقط تدني الدخل إنما أيضًا القدرة، فيكون لا غني عن رأس المال الاجتماعي لتزويد الفقراء بمداخل إلى المؤسسات الاجتماعية والسياسية يضمن سماع أصواتهم وحماية مصالحهم. ومثال ذلك نجد مؤسسات الادخار غير الرسمية والتي يطلق عليها "جمعية القروض الدوارة" وتتكون تلك الجمعية من مجموعة من الأفراد يتفقون فيما بينهم على المساهمة بمبلغ من المال بشكل منتظم في صندوق نقدي، والمشاركون يدركون جيدًا مخاطر التخلف عن الدفع، ويقوم المنظمون باختيار الأعضاء بشيء من الحرص والدقة والسمعة الطيبة والتي تتبين من خلال تاريخه السابق في مثل تلك الجمعيات الخاصة بالقروض الدوارة أو من خلال علاقاته مع الآخرين داخل مجتمعه, فالثقة والسمعة الطيبة إنما يؤثران بصورة إيجابية وبالتالي عدم الارتياب من مخاطر التخلف عن الدفع"[٤].

---

(١) حسني إبراهيم عبد العظيم: مرجع سابق، ص ٦٤، ٦٥.

(٢) موريال مينيو: المرجع السابق، <http://www.hic-mena.org> .

(3) Jouko Kajanoja: The Welfare State, Inequality and Social Capital, University of Kent, 2007. Available at: <http://www.kent.ac.uk>

(4) Tabi Atemnkeng Johannes: Does Social Capital determine Poverty? Evidence from Cameroon Household Survey, CRES, UCAD (Dakar, Senegal), October 2009, Available at: <https://smartech.gatech.edu>.

سادسًا: نظرية الحلقة المفرغة لـ "نوركس":

الحلقة المفرغة للفقر"Vicious Circle Of Poverty"، أو مصيدة الفقر Poverty trap هي نظرية اقتصادية حاول من خلالها عالم الاقتصاد الأمريكي "راجنار نوركس" Ragnar Nurkse، تحليل ظاهرة الصعوبة الشديدة للتخلص من الفقر على مستوى الدولة الفقيرة والأسرة الفقيرة. وقد انطلق في تحليله لظاهرة الفقر من الفكرة الأساسية، وهي أن الاقتصاد يدور في شكل حلقات مفرغة تبدأ من ضعف الدخل الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للفرد، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية، الشيء الذي ينعكس على الوضع الصحي العام، الأمر الذ يترتب عليه انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤثر على المستوى الإنتاجي للفرد، وانخفاض معدل الإنتاج يعني انخفاض الدخل وبالتالي ضعف الادخار ومن ثمة عدم الاستثمار الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية وبالتالي انخفاض مستوى الدخل مرة أخرى [١].

وقد عرفت حلقة الفقر بأنها عملية تصبح فيها الأسر الفقيرة فقيرة لثلاثة أجيال على الأقل، ما لم يكن هناك تدخل خارجي، أو يحدث عندما لا تتوفر لدى الأسرة الموارد اللازمة للخروج منها، مثل رأس المال أو التعليم أو العلاقات. وبعبارة أخرى، لا يستطيع الأفراد الفقراء الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لفقرهم. وهذا المعوّق قد يُزيد من فقرهم. مما قد يعني أن الفقراء سيبقون فقراء طوال حياتهم"[٢]. "كما أن العائلة كثيرة الأطفال شديدة الفقر لا تجد سوى القليل جداً من الطعام، ولا تحصل على الحد الأدنى من الرعاية الصحية. والنتيجة، يعاني الأطفال من سوء التغذية وصحة سيئة تؤدى إلى الكثير من التعقيدات الصحية والقصور في النمو خاصة نمو الذكاء والقدرات العقلية. إن حرمانهم في طفولتهم يحدث دائرة مفرغة، لأنه يحرمهم من قدرتهم العقلية التي تساعدهم على تحسين نصيبهم ونصيب أطفالهم من الحياة"[٣]. وعليه، يكون حظهم في التعليم قليل وفي أحسن الأحوال القدر المتيسّر جداً من مبادئ القراءة والكتابة. وبالتالي حين يكبرون يواجهون الحياة بصحة معتلة وبدون تعليم أو مهارات ولا يستطيعون القيام بأي عمل. وعادة ما يلجأ الأهالي

(1) Rainer Kattel et all: Rangar Nurkse (1907-2007), classical development economics and its relevance for today, Anthem press, London, first published, 2011, P 198 .

(2) Munyaradzi Mawere: Theorising Development in Africa Towards Building an African Framework of Development, Publisher Langaa RPCIG, Cameroon, 2017, P 111.

(٣) ماكس بيروتي: ضرورة العلم دراسات في العلم والعلماء، ترجمة وائل أتاسي، وبسام معصراتي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٤٥)، مايو ١٩٩٩، ص ١٨٨.

إلى دفع أولادهم في الأعمال البسيطة والخطرة للحصول على أي دخل. وحين يتزوجون، سيكون شريك الحياة على نفس المستوى وبنفس الظروف وينجبون أطفال يواجهون نفس المصير (١).

ويرى بانيرجي ودوفلو Banerjee and Duflo، أن غالبية الفقراء لديهم شكٌ دائم في إمكانية كسر حلقة الفقر المفرغة، ودائمًا يتصورون أن الفرص التي قد يكون من شأنها تغيير حياتهم جذريًا، والتي تستحق التضحية من أجلها ببعض الدخل، سوف تستغرق وقتًا طويلًا لكي تتحقق. وعليه، هم يختارون أن يعيشوا حياتهم الحاضرة بالصورة التي تحقق لهم السعادة والمتعة. وغالباً ما ينظر إلى الطفل في الأسرة الفقيرة على أنه أحد الأصول التي تمتلكها الأسرة وأحد المصادر للحصول على دخل إضافي، فضلاً عن كونه وثيقة تأمين للآباء لمواجهة متطلبات الحياة عند الكبر، ولذلك تحرص الأسرة الفقيرة على انخراط أبنائها في سوق العمل في سن مبكرة جدًا حتى قبل أن تتم تهيئتهم بصورة سليمة للتوافق مع احتياجات العمل، وذلك نظرًا لحاجة الأسرة لجهود أبنائها للعمل في الحقول أو في المصانع أو في المتاجر، أو في أداء الحرف البسيطة كمسح الأحذية أو جمع القمامة أو غير ذلك من الوظائف التي لا تتطلب أية مهارات تقريبًا(٢).

يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تساعد الفئات الأشد فقرًا على كسر الحلقة المفرغة من خلال دعمها للاستثمار في نفسها وفي عائلاتها، وعلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات وخلق الفرص من أجل حياة أفضل، بما يكسر دائرة الفقر عبر الأجيال. لذلك فإن كسر الحلقة المفرغة للفقر يتطلب التدخل من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني أو حتى من أفراد الأسرة الذين ينعمون بظروف أفضل لتوفير بعض المساعدة بشأن (الرعاية الصحية، الغذاء، السكن الأفضل والتعليم الأساسي) حتى ينشأ الأطفال في ظروف أفضل وبالتالي يتمكنوا من الحصول على وظائف تمكنهم من حياة أفضل. بدون هذا التدخل، هذه الدائرة ستستمر من جيل إلى جيل ويكون شبه مستحيل الخروج منها. ويذهب ايرفينغ ب. هاريس Irving B. Harris إلى أن الطرق التي يمكن من خلالها مساعدة الأطفال على البدء في كسر حلقة الفقر. هي تعليم الأطفال في سن مبكرة، والتأكد من حصولهم على نفس الفرص التعليمية التي يحصل عليها الأطفال الأغنياء. وتعزيز القيم الأسرية مثل تربية الأطفال وتشجيعهم على القيام بعمل جيد في المدرسة بالإضافة إلى اتباع نهج غير استبدادي تجاه الأبوة والأمومة. يناقش

---

(١) يحي ياسين: الدائرية الجهنمية للفقر، نشرة فيدو الدورية، ٢٠١٨. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٥/١١٠، متاح في:<https://www.feedo.net>

(2) Abhijit V. Banerjee, Esther Duflo: Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty, Public Affairs. 2011, P 166.

هاريس أيضًا أهمية التخطيط للحمل وتنظيم النسل، وبالتالي تكون لديهم فرصة أفضل لكسر حلقة الفقر [١].

سابعًا: نهج القدرات لـ أمارتيا سن:

(١) مفهوم فقر القدرات:

يُفهم الفقر من خلال رؤية أمارتيا سن Amartya Sen على أنه حالة الحرمان من القدرات الإنسانية على عيش حياة جيدة [٢]. وأن "الشخص يكون فقيرًا عندما يفقد القدرة على تحويل موارده إلى إنجازات". ومنه، لم يعد النقص في الدخل هو السبب الوحيد في حدوث الفقر أو مقياسًا لتحديده. حيث لا يعني أن الشخص فقيرًا أنه يعيش تحت مستوى خط الفقر. فإذا كان النقص في الدخل هو سبب الفقر فكيف يمكن أن نفسر وجود جيوب الفقر في بعض المدن الداخلية في الولايات المتحدة الامريكية بسبب عدم كفاية الخدمات. في حين نجد أن الشعوب الأصلية التي تعيش في الأمازون ليست فقيرة، رغم أنها لا تملك المال. وذلك يعني أن حالة الرفاه تنطوي على وسائل الراحة، فالافتقار إلى الرفاه يصف حالة المعاناة الإنسانية التي تسمى الفقر [٣].

ويرى سن أن قياس مستوى الفقر يتوقف على مقدار ما يمكن للفرد تحقيقه بما في ذلك الدخل، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الإنجازات ستختلف من فرد إلى آخر ومن مكان إلى آخر. لهذا أولى سن الاهتمام بتوسيع مقدرة الناس ليحيوا حياة يرغبون في تحقيقها، ومن أجل تمكينهم من رفع مستويات معيشتهم، والهروب من الفقر. وبالتالي، فإن القضاء على الفقر يستلزم إزالة المصادر الرئيسة لانعدام الحرية، أي المسببة للفقر، فالفقراء يعيشون في حالة من المضايقات وانعدام الأمن، ويفتقرون عمومًا إلى عدد من القدرات الأساسية، مثل الحصول على ما يكفي من الغذاء، والحماية، والملبس، والمأوى، والصحة، والتعليم، والحصول على الأراضي، والعمر الطويل، ودعم الأسرة، والوصول إلى الفرص، والائتمان والموارد الإنتاجية الأخرى، والوصول إلى الأسواق ومرافق وخدمات الدولة والبنية التحتية الضعيفة، التمييز وعدم المساواة العرقية أو الدينية أو الجندرية أو المجتمعية؛ والاستبعاد والتهميش الاجتماعي والسياسي؛ والسياسات التي تحد من حقوق الإنسان؛ ويمكننا بالتأكيد تضمين الخوف من العنف أو الهجمات الإرهابية في العديد من المجتمعات التي يوجد فيها توتر

(1) Irving B. Harris: Children in jeopardy can we break the cycle of poverty, Publisher: Yale Univ Press, First Edition edition,1996.

(2) Jean Dreze, Amartya Sen, India: Economic Development and Social Opportunity, Oxford India Paperbacks, Delhi, 1998, 11.

(3) Amartya Sen: Development as freedom. Oxford: Oxford University Press, 1999, P 11.

عرقي، وهلم جرا. ولذلك جاء مؤشر الفقر مختلفًا في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، حيث لا يركز فقط على فقر الدخل، ولكن أيضًا على الفقر بوصفه أحد وجوه "الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية لعيش حياة طويلة وصحية ومريحة، والتمتع بمستوى لائق من الحياة والحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين"[١].

(٢) محددات الفقر من وجهة نظر مقاربة القدرات:

(أ) التوزيع داخل العائلات

الدخول التي يحصل عليها فرد أو أكثر من أبناء الأسرة يتقاسمها الجميع – سواء منهم من يعمل أو لا يعمل. وهكذا تصبح الأسرة الوحدة الأساسية للتفكير في الدخل من زاوية استخدام الدخل والإفادة به. وطبيعي أن رفاه أو حرية الأفراد في أسرة ما سيكون رهن الكيفية التي تستخدم بها الأسرة دخلها من أجل تطوير ودعم مصالح وأهداف مختلف أبناء الأسرة. معنى هذا أن توزيع الدخل داخل الأسرة يمثل متغيرًا معياريًا حاسمًا لربط الفرص والإنجازات الفردية بالمستوى الشامل لدخل الأسرة. ولا ريب في أن قواعد التوزيع التي تلتزم بها الأسرة (مثل ما يتعلق منها بالجنوسة أو العمر أو الاحتياجات المنظورة) يمكن أن تسبب في ظهور فارق أساسي بين ما يحققه المرء من أبناء الأسرة من إنجازات إذا وزعت بطريقة عادلة، أو ما يواجهه من إعسار إذا كان الدخل مستخدماً على نحو غير متكافئ بالنسبة لمصلحة بعض أعضاء الأسرة دون آخرين. وبالتالي تُثير عدم المساواة بين الجنسين مزيدًا من التعقيدات لنهج الدخل في تقدير الفقر. وخاصة عند النظر في توزيع الدخل داخل العائلات في المجتمعات الذكورية، حيث يكون للأعضاء الذكور دائمًا الحق الأول، مما يجعل الإناث أعضاءً محرومات في كل شيء. (كأن على سبيل المثال نوع من التفضيل المنتظم للولد من حيث حصته من موارد الأسرة) فإن مدى حرمان أعضاء الأسرة الذين أصابهم الإهمال (البنات كمثال في هذه الحالة) [*] وبما لا ينعكس

(1) UNDP (United Nations Development Programme): Human Development Report 1997: Human Development to Eradicate Poverty, New York, January, 1997, P 5.

(*) لقد أمكن الكشف عن حرمان البنات (من حيث النسبة الأعلى في حالات الوفيات والمرض وسوء التغذية والإهمال الطبي ومحو الأمية وما إلى ذلك) تأسيسًا على مسألة الحرمان من القدرة أكثر مما هو الحال على أساس تحليل الدخل. وهناك العديد من المجالات الأخرى التي توجد فيها فروق بين الجنسين، مثل تقسيم العمل في الأسرة المعيشية، ومدى التعليم الذي يتلقاه، والحريات التي يسمح للأعضاء المختلفين في نفس الأسرة بالتمتع بها. ويقول سن: "هناك تفاوتات منتظمة في الحريات التي يتمتع بها الرجال والنساء في مجتمعات مختلفة، وهذه الاختلافات لا يمكن اختزالها في كثير من الأحيان إلى الاختلافات في الدخل والموارد".

بوضوح كاف في ضوء دخل الأسرة. وهذه مسألة موضوعة في سياقات كثيرة. إذ يظهر الانحياز إلى الجنس بالفعل في صورة عامل رئيس في توزيع حصص الأسرة في كثير من بلدان أسيا وشمال أفريقيا(١).

(ب) مظاهر التباين في المناخ الاجتماعي:

كيف يجب أن يكون الناس لكي يتم قبولهم في المجتمع؟ بصرف النظر عن الموارد المادية، هناك أشياء أخرى تؤثر على القدرات. أبرزها الاستبعاد الاجتماعي الذي يمثل مشكلة شائعة تستثني الفقراء من أنشطة المجتمع وعملياته. هذا الاستبعاد الاجتماعي يقلل من قدرات الناس التي يمكن أن تؤدي إلى استمرار الفقر. مثال ذلك في بعض المجتمعات يمكن تحد الملابس التي يرتديها الناس وخصائصهم الجسدية من خياراتهم الاقتصادية، وهي ظاهرة يشير إليها سن بأنها عار اجتماعي Social Shame (٢). وفي المجتمعات ذات التحيز العالي بين الجنسين، تعاني النساء من الحرمان؛ ومن حرية تنقلهن وتقييد حريتهن من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية. وينتج عنها فقدان القدرات، مما يجعلها أكثر عرضة للفقر. وتوجد أمثلة أخرى في التمييز العنصري للأميركيين الأفارقة والأسبان في الولايات المتحدة، وفي الهند أيضًا حيث يتم التمييز الطبقي في الهند. ونتيجة لذلك، فإن الفقر في هذه المجموعات أعلى من متوسط المجتمع (٣).

(ج) مظاهر التنوع البيئي:

مظاهر التباين في الأوضاع البيئية مثل الظروف المناخية (اختلاف درجات الحرارة وفي سقوط المطر والفيضانات ... إلخ) يمكن أن تؤثر فيما يحصل عليه المرء من مستوى معين من الدخل. ونحن نعرف أن احتياجات الفقير من التدفئة والملابس في الظروف المناخية الباردة تسبب في مشكلات ربما لا يشاركه فيها من يساويه في الفقر في مواقع دافئة. كذلك فإن وجود أمراض معدية في إقليم ما (ابتداءً من الملاريا والكوليرا حتى مرض الإيدز) من

(1) Global Gender, Gap Report, 2022, Insight Report, July 2022. Available at: <https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf>
(2) Charo Quesada: Amartya Sen and the thousand faces of poverty, Business & Human Rights Resource Centre, Global Policy Forum, New York, December 2001, Available at: <https://archive.globalpolicy.org>
(3) Amartya Sen: Many Faces of Gender Inequality, From Frontline, Vol (18) - Issue (22), Oct 2001. Available at: <https://www.sas.upenn.edu/~dludden/MANY%20FACES%20OF%20GENDER%20INEQUALITY.htm>

شأنها أن تغير نوعية الحياة التي يمكن أن يعيشها سكان هذا الإقليم وهذا أيضًا هو الحال بالنسبة للتلوث وغيره من المعوقات البيئية. كذلك فإن قضايا الأوبئة والتلوث هي قضايا بيئية وتتأثر بالظروف والأوضاع الاجتماعية والملاحظ، علاوة على المنشآت والمرافق العامة أن طبيعة العلاقات السائدة داخل المجتمع المحلي يمكن أن تكون على غاية الأهمية، وهذا ما تنزع إلى تأكيده الأدبيات المعاصرة عن "رأس المال الاجتماعي"(١).

(د) الفوارق من حيث الزوايا النسبية:

إن المتطلبات السلعية يُمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر تأسيسًا على العرف والعادات والتقاليد. فالملاحظ في بلد معروف بالوفرة تكون ثمة حاجة أكبر إلى الدخل لشراء ما يكفي من سلع لبلوغ المستوى نفسه للأداء الوظيفي الاجتماعي. مثال ذلك أن يكون المرء فقيرًا نسبيًا في مجتمع غني يمكن أن يحول هذا بينه وبين إنجاز بعض المهام الأولية حتى وإن كان دخله حسب التقديرات المطلقة، أعلى كثيرًا من مستوى الدخل الذي يحصل عليه أبناء مجتمعات أفقر حالاً ويمكن بواسطته أداء تلك المهام بنجاح وسهولة كبيرة. مثال ذلك الصعوبات التي تواجهها بعض الجماعات في سبيل المشاركة في حياة المجتمع. فحتى تكون لدى المرء قدرة على الظهور بين الناس دون أدني خجل، ربما يستلزم توفر مستويات أرقي من الملبس وغير ذلك من مظاهر الاستهلاك المظهرية في مجتمع غني أكثر مما يقتضيه الحال في مجتمع فقير. كما يمكن أن تستلزم مطالبًا من أجل معدات حديثة (التليفزيون ومسجلات الفيديو كاسيت والسيارات وغيرها) وذلك في بلد يشيع فيه استخدام هذه الأجهزة (على خلاف ما هو لازم في بلدان أقل وفرة). ويفرض هذا ضغوطًا على الشخص مرتفعًا أكثر مقارنة بآخرين في بلدان أقل وفرة (٢).

(و) الفوارق البنيوية الشخصية:

يؤكد أمارتيا سن أن ظاهرة الفقر لم تعد متجانسة تنطبق بشكل متساوٍ على جميع أفراد المجتمع، كما لا يمكن رسم خط فقر ثم تطبيقه على الجميع بنفس الطريقة، دون مراعاة الخصائص والظروف الشخصية فالبشر متنوعون تمامًا، وقدراتهم تتأثر بالعوامل النفسية والاجتماعية والسياسية، والبيئية،

(1) Jérôme Ballet et all: Environment, justice and the capability approach, Ecological Economics, Vol (85), January 2013, PP 28-34.
(2) Sen's Capability Approach - Internet Encyclopedia of Philosophy, Available at: < https://iep.utm.edu/sen-cap>

والجغرافية والبيولوجية [١]. وبدلاً من الحديث عن المساواة الفلسفية بين الناس، فإن نهج القدرة يعترف صراحة بالفوارق الفردية التي تأتي من أشياء مثل العمر والجنس والعرق والطبقة والصحة والإعاقة والذكاء والتعليم وما إلى ذلك. فالناس يتصفون بخصائص مادية متباينة ترتبط بحالات العمر أو الجنس والعجز أو المرض، وهذه الخصائص سبب في تباين احتياجات كل عن الآخر. مثال ذلك الشخص المريض ربما يحتاج إلى دخل أكبر ليكافح المرض، وهو دخل قد لا يحتاج إليه شخص غير مريض. ونلحظ أن المريض. حتى في حالة توفر العلاج الطبي، ربما لا يتمتع بنوعية الحياة ذاتها التي ييسرها مستوى معين من الدخل لشخص أخر. إذ ربما يكون شخص معوق بحاجة إلى أعضاء صناعية حتى يتنقل بالمقارنة بشخص عادي [٢]، أو شخص مُسن بحاجة إلى عناية طبية ومساندة ودعم أكبر للحفاظ على صحته وحركته، أو ربما تحتاج امرأة حامل إلى تناول المزيد من مصادر التغذية، وهكذا، معنى هذا أن التعويض اللازم عن الأضرار سوف يتباين علاوة على أن بعض الأضرار ربما لا يتسنى تصحيحها بالكامل حتى توافر الدخل. ففي ضوء فرضية التنوع والاختلاف البشري، تتوقف ظاهرة الفقر على مجموعة من الخصائص الشخصية لكل فرد، سواء على المستوى الفسيولوجي أو على مستوى التحكم في مواردهم، إذ يمكن لمجموعة من الخصائص أن تحدد استخدام هذه الموارد. كما أن تزويد كل أفراد مجتمع ما بنفس الوسائل لا يعني أن كل الأفراد سوف يحصلون على نفس النتائج، لأنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات الاستهلاك. كما إن تحويل الدخل والموارد الشخصية إلى نوعية للحياة بتأثر بالظروف الاجتماعية بما في ذلك الترتيبات التعليمية العامة وشيوع أو اختفاء الجريمة والعنف في موقع بذاته [٣].

(٣) الحماية الاجتماعية وبناء قدرات الفقراء:

برامج الحماية الاجتماعية يمكن أن تساعد الفئات الأشد فقرًا على مواجهة الأزمات وخلق الفرص من أجل حياة أفضل. وتساعد هذه البرامج الفقراء في الاستثمار في صحة وتعليم أطفالهم، ودعم الشباب من خلال تطوير مهاراتهم والعثور على فرص عمل، وحماية المسنين. وتعمل برامج شبكات

(1) Charo Quesada: Op cit. Available at: <https://archive.globalpolicy.org/ socecon/develop/2001/1205sen.htm>

(2) Good pal: What is Amartya Sen's "Capability Approach" to Development and Poverty, 2013: Available at: <https://socialissuesindia.wordpress.com>.

(3) Amartya Sen: Poverty, evil and crime, October 2007, < http://economics-files.pomona.edu/andrabi/courses/econ126/senpoverty.pdf >

الأمان الاجتماعي على خلق الفرص، وتمكين الأسر، وكسر دائرة الفقر الممتدة عبر الأجيال. وتمثل برامج الحماية الاجتماعية جوهر عملية تعزيز رأس المال البشري للفئات الأكثر معاناة في العالم؛ فهي تمكن الناس من التمتع بمستوى صحي جيد، ومتابعة تعليمهم، والسعي وراء الفرص التي تنتشلهم وأسرهم من براثن الفقر. ويمكن بناء قدرات الفقراء من خلال الوسائل التالية: (أولاً) الدافعية Motivation: إذ لابد من تشجيع الأسر الفقيرة وتحفيزها لتشكيل مجموعات، والتي تشكل أهم آلية مؤسسية لتنظيم ومتابعة أنشطة التنمية المجتمعية في المناطق الريفية. (ثانيًا) التوعية والتدريب Awareness-raising & training: فرفع مستوى الوعي لديهم في شتى المجالات أمرٌ لابد منه وخصوصا في مجال المشاركة السياسية. (ثالثًا) تعبئة الموارد Resource Mobilization: وهي طريقة تجميع موارد الأفراد من خلال حسابات توفير عادية ومساهمات تطوعية لخلق رأس المال الاجتماعي. (رابعًا) الإدارة الذاتية Self-Management: تدريب هذه الفئات وتأهيلهم حتى تكون قادرة على انتخاب قادتهم وإدارة الأنشطة الخاصة بها، من خلال تعزيز قدرة الفقراء في المناطق الريفية للوصل إلى الموارد والفرص ومؤسسات الدولة التي تعمل من أجل تنميتهم.

<u>تعقيب واستخلاصات:</u>

يكشف هذا التعدد والتنوع في التراث السوسيولوجي عن تعدد المداخل والمقاربات النظرية والمعرفية وفق منحنى كرونولوجي تصاعدي، في محاولة لفهم وتحليل الظواهر الاجتماعية المختلفة المرتبطة بالحماية الاجتماعية للفقراء. ولذلك حاول الباحث فيما سبق أن يعرض مجموعة من النظريات والمداخل التي اهتمت بموضوع الدراسة، وقد اتضح من خلال ما سبق:

(١) أن الاتجاه المادي التاريخي يرى أن الفقر يحدث عندما تسعى مجموعة غنية تمتلك وسائل الانتاج يطلق عليها «البرجوازية» إلى استغلال مجموعة أُخرى فقيرة لا تمتلك الا قوة عملها، يطلق عليها «البروليتاريا»، فالفقر بالنسبة لهذا الاتجاه هو نتاج لعلاقات إنتاجية وتوزيعية بين جماعات من الناس. ويتم ذلك من خلال استغلال الطبقة العاملة بتخفيض أجورها، وتطوير التكنولوجيا الحديثة الموفرة للعمالة، مما يؤدي إلى وجود ما أسماه ماركس بجيش العاطلين، وهذا بدوره يدفع بالأجور للانخفاض إلى حد الكفاف، وعلى ذلك ينتج من النظام الرأسمالي نمو اقتصادي وعدم عدالة في توزيع الدخول وزيادة معدلات الفقر.

(٢) أما البنائيون الوظيفيون فإنهم يرجعون الفقر إلى عدّة عوامل كل بحسب تخصصه، إلا أنهم يشتركون بشكل واحد في النظرة البنائية التي ترى أن أساس مشكلات الفقر هو عدم العدالة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو

السياسية. كما يشتركون في معارضتهم للوم الفقراء أنفسهم على تسببهم بشكل مباشر في فقرهم، وهم بالتالي يرون أهمية تدخل الدولة لرعاية أفرادها وتقديم المساعدات المناسبة لهم. ولعل هذا التوجه يتناسب بشكل كبير مع النظرة الإسلامية للفقر حيث لابد من تقديم الرعاية للمحتاجين في المجتمع لضمان تحقق كل من مبدأ التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

(٢) يؤكد منظري العدالة الاجتماعية على أهمية دور الدولة في الحماية الاجتماعية عن طريق تقديم الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والسكن. "فحسب نظرية راولز عن العدالة، من واجب الدولة أن تحمي الفئات التي تحتاج إلى حماية باستخدام الموارد المتاحة لضمان حق جميع أفراد المجتمع في الحماية الاجتماعية. ويُسهم توطيد العلاقة بين العدالة الاجتماعية والحماية الاجتماعية في نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وفي تمكين الأفراد أصحاب الحقوق من المشاركة في عملية صنع القرار ومساءلة الجهات التي تقع الواجبات على عاتقها الجهة المكلفة بالمسؤولية، بما يقوي حس الالتزام بخطط الحماية الاجتماعية ويضمن استدامتها. ولا ينبغي أن يقتصر هدف هذه الخطط على معالجة مواطن الضعف في وقت الأزمات، بل يجب أن تركز على الإنصاف والمساواة والمشاركة وتمكين المستفيدين من المساعدة الاجتماعية من المشاركة بفعالية في المجتمع. ولضمان حق الحصول على الحماية الاجتماعية، لا بد من أن تستوفي المستحقات والخدمات الاجتماعية معايير أساسية، فتكون متاحة، ومقبولة، وميسرة، كما لا بد من ضمان مساءلة الجهة المسؤولة عنها.

(٣) يرى جورج زيمل من خلال منظور المساعدة أن الهدف من هذه المساعدة ليس حماية الفقير وإنقاذه من وضعه بمساعدته على التخلص من فقره فقط، بل أيضًا لحماية المجتمع من الفقراء والحفاظ على الوضع الاجتماعي كما هو. المساعدة كذلك تحمي المجتمع من الاضطرابات الحتمية المرتبطة بزيادة نسبة الفقراء. وإذا كان مفهوم الفقر حسب زيمل يتحدد من خلال المحيط الاجتماعي للفقير وهذا المحيط يتشكل من "الأسرة" و"النقابة"، والانتماء الطبقي؛ فالأسرة تتدخل لمساعدة أحد أفرادها إذا كان فقيرًا للحفاظ على سمعتها وصونها من أن تخدش أو من أن تطالها انتقادات الآخرين، وما يمكن أن ينعكس على العائلة بأكملها.

(٤) أما فيما يتصل بمدخل رأس المال الاجتماعي فقد أدى تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى اعتباره كآلية علاجية جديدة لمشكلة الفقر، كما أن له أهمية كبيرة في دعم وزيادة الإنتاجية الاقتصادية وبكفاءة عالية. وقد ذهب هانيفان إلى أن معظم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات، كان يمكن حلها فقط بواسطة تقوية شبكات التضامن بين مواطنيها، حيث كان أفراد تلك المجتمعات أقل اهتمامًا بعادات ومعايير مهمة؛ كحق الجوار، والحياة الجمعية، والمشاركة والمساندة الاجتماعية.

(٥) ويرى رواد نظرية حلقة الفقر المفرغة أنه يمكن لبرامج الحماية الاجتماعية أن تُساعد الفئات الأشد فقرًا على كسر الحلقة المفرغة من خلال دعمها للاستثمار في نفسها وفي عائلاتها، وعلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات وخلق الفرص من أجل حياة أفضل، بما يكسر دائرة الفقر عبر الأجيال. لذلك فإن كسر الحلقة المفرغة للفقر يتطلب التدخل من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني أو حتى من أفراد الأسرة الذين ينعمون بظروف أفضل لتوفير بعض المساعدة بشأن (الرعاية الصحية، الغذاء، السكن الأفضل والتعليم الأساسي) حتى ينشأ الأطفال في ظروف أفضل وبالتالي يتمكنوا من الحصول على وظائف تمكنهم من حياة أفضل. بدون هذا التدخل، هذه الدائرة ستستمر من جيل إلى جيل ويكون شبه مستحيل الخروج منها. ويذهب ايرفينغ ب. هاريس Irving B. Harris إلى أن الطرق التي يمكن من خلالها مساعدة الأطفال على البدء في كسر حلقة الفقر. هي تعليم الأطفال في سن مبكرة، والتأكد من حصولهم على نفس الفرص التعليمية التي يحصل عليها الأطفال الأغنياء. وتعزيز القيم الأسرية مثل تربية الأطفال وتشجيعهم على القيام بعمل جيد في المدرسة بالإضافة إلى اتباع نهج غير استبدادي تجاه الأبوة والأمومة. يناقش هاريس أيضًا أهمية التخطيط للحمل وتنظيم النسل، وبالتالي تكون لديهم فرصة أفضل لكسر حلقة الفقر

(٦) أما فيما يتصل بمدخل أمارتيا سن نهج القدرات، وبالرغم من أهمية الدخل في تحديد الفقر. ينظر سن إلى الفقر بأنه نوع من الحرمان من القدرات الأساسية وليس مجرد فقدان الدخل، حيث يركز نهج القدرة على القدرات التي يتمتع بها الشخص. وتشمل الحريات الموضوعية القدرة على تجنب حالات الحرمان مثل التجويع ونقص التغذية وتدهور الحالة الصحية والوفاة المبكرة.

المراجــع:

(١) البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠ / ٢٠٠١: شن هجوم على الفقر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١.

(٢) الحق في الضمان الاجتماعي، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والثلاثون، نوفمبر ٢٠٠٧.

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد (٥)، العدد (٢)، الأمم المتحدة، ٢٠١٥.

(٤) إبراهيم العيسوي: العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، بوابة الشروق، أكتوبر ٢٠١٢.

(٥) إيان كريب: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٤٤)، الكويت، ١٩٩٩.

(٦) أحمد بعلبكي: تحولات الأخلاق والسياسة في أنظمة الحماية الاجتماعية ومنهجياتها، مجلة إضافات، (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العددان (٣٨)، (٣٩)، ٢٠١٧.

(٧) آنيت ديكسون: الاستعانة بالحماية الاجتماعية في الاستثمار في البشر، أغسطس ٢٠١٩.

(٨) خالد كاظم أبو دوح: دور أشكال رأس المال الاجتماعي في تشكيل النخب الاجتماعية، رسالة دكتورة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سوهاج، ٢٠٠٩.

(٩) خوسيه بينغوا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر بصفته انتهاكًا لحقوق الإنسان، ورقة عمل، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤.

(١٠) دعاء مهران محمود مهران، وآخرون: العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي دراسة حالة مصر٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، المركز الديمقراطي العربي، أغسطس ٢٠٢٢.

(١١) دليل بناء القدرات لتحليل وقياس اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٨.

(١٢) رانيا بلمدني: أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، دراسة قُدِّمت في مؤتمرٍ (النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - سياسات التنمية وفرص العمل: دراسات قُطرية)، المركز العربي للأبحاث سنة ٢٠١٢، الطبعة الأولى، ٢٠١٣.

(١٣) شادية أحمد مصطفي عمران: دور المرأة في صعيد مصر في تراكم وإهدار رأس المال الاجتماعي، دراسة ميدانية على عينة من السيدات العاملات بجامعة سوهاج، ملخصات مؤتمر "المرأة في مجتمعاتنا على ساحة أطر حضارية متباينة" المنعقد بدار الضيافة – جامعة عين شمس – من ١٤-١٦ نوفمبر ٢٠٠٦.
(١٤) صلاح هاشم: العدالة والحق في التنمية، أطلس للنشر، الجيزة، ٢٠١٨.
(١٥) عبد الباسط عبد المعطي: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد (٤٤)، الكويت، أغسطس ١٩٨١.
(١٦) عبد الباسط عبد المعطي: توزيع الفقر في القرية المصرية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٠.
(١٧) علي ليلة: بناء النظرية الاجتماعية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.
(١٨) فوكوياما فرانسيس: "الانهيار العظيم: الطبيعة الإنسانية وإعادة النظام الاجتماعي"، الراية ملف القرن العشرين، عرض: عامر سلطان، العدد (٦٤٧٥)، يناير ٢٠٠٠.
(١٩) كارل ماركس: نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة: راشد البراوي، دار النهضة العربية، ١٩٦٩.
(٢٠) ماكس بيروتي: ضرورة العلم دراسات في العلم والعلماء، ترجمة وائل أتاسي، وبسام معصراتي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٤٥)، مايو ١٩٩٩.
(٢١) مجموعة مؤلفين: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: سياسات التنمية وفرص العمل - دراسات قُطرية، الجزء الثالث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، الدوحة، ٢٠١٣.
(٢٢) محمد الحسني: سوسيولوجيا الفقر والهشاشة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، ٢٠١٨.
(٢٣) محمد عبد الله محمد المفرجي: العدالة الاجتماعية للمرأة وأمنها الإنساني - دراسة تحليلية سوسيولوجية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (٩)، العدد (٢٨)، ٢٠١٧.
(٢٤) معتز بالله عثمان: أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية في المدة من ٩ - ١٠ مايو ٢٠١٣.

(٢٥) منى الحديدي: العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني: دراسة لتصورات عينة من المصريين بمدينة القاهرة الكبرى، المجلة العربية لعلم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، العدد (١٤)، يوليو، ٢٠١٤.

(٢٦) منير كرادشة، شيخة المديلوية: العوامل المساهمة في تردي الأوضاع المعيشية للأسر العمانية: دراسة مطبقة على الأسر في ولاية الدقم بسلطنة عمان، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلّد (١١)، العدد (٢)، ٢٠١٨.

(٢٧) موريال مينيو: رأس المال الاجتماعي أحد المفاهيم الجوهرية لفهم مصطلح الإنتاج الاجتماعي، شبكة حقوق الارض والسكن، ٢٠١٨.

(٢٨) نادية أبو زاهر: محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة علوم إنسانية، العدد (٤٦)، ٢٠١٠.

(٢٩) نوار عبد الكريم: نظرية العدالة كإنصاف للفيلسوف الأمريكي جون رولز، أنفاس نت، نوفمبر ٢٠١٨، متاح في : <https://www.anfasse.org>.

(٣٠) هدى أحمد، وأمينة أمين: التحليل المساري لأثر تحسين أوضاع المرأة على النهوض بأحوال الأسرة الريفية الفقيرة في ريف محافظة الدقهلية، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، المجلد (٣)، العدد (٩)، سبتمبر ٢٠١٢.

(٣١) يحي ياسين: الدائرية الجهنمية للفقر، نشرة فيدو الدورية، ٢٠١٨. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٢/٥/١١٠، متاح في: <https://www.feedo.net>

(32) Alan Woods: The Ideas of Karl Marx, available at: <www.marxist.com>, June 2013.

(33) Amartya Sen: Development as freedom. Oxford: Oxford University Press, 1999.

(34) Andreas Follesdal: John Rawls' Theory of Justice as Fairness, approximately as appears in Guttorm Floistad, ed Philosophy of Justice, Contemporary Philosophy, Springer 2014.

(35) Charo Quesada: Amartya Sen and the thousand faces of poverty, Business & Human Rights Resource Centre, Global Policy Forum, New York, December 2001.

(36) Georg Simmel: Les pauvres, 1ère éd, en Allemand 1907 Repris dans l'ouvrage "Sociologie" - 1ère éd.

française - P.U.F. Quadrige – 1998. (Note Rédigée par Thierry Rogel - Professeur de sciences économiques et sociales au lycée Descartes de Tours). available at: <http://mondesensibleetsciencessociales.e-monsite.com>

(37) Good pal: What is Amartya Sen's "Capability Approach" to Development and Poverty, 2013: Available at: <https://socialissuesindia.wordpress.com>.

(38) Irving B. Harris: Children in jeopardy can we break the cycle of poverty, Publisher: Yale Univ Press, First Edition, 1996.

(39) Jean Dreze, Amartya Sen, India: Economic Development and Social Opportunity, Oxford India Paperbacks, Delhi, 1998.

(40) Jeanne Lazarus: Les enjeux de la Sociologie de la pauvreté, Ceriscope Pauvreté, Sciences Poceri, 2012.

(41) John Rawls: Justice as Fairness: Political not Metaphysical Philosophy & Public Affairs, Vol (14), No (3) Summer, 1985.

(42) John Schaar: Reflections on Rawls' Theory of Justice, Social Theory and Practice, Vol (3), No (1), A Special Issue on John Rawls: A Theory of Justice, published by Florida State University Department of Philosophy, Spring 1974. Available at: <https://www.jstor.org>

(43) Jouko Kajanoja: The Welfare State, Inequality and Social Capital, University of Kent, 2007. Available at: <http://www.kent.ac.uk/scarr/events/hagfors.pdf>

(44) Michał Rutkowski: Combating poverty and building resilience through social protection, World bank, September, 2017. Available at: <https://blogs.world bank.org>.

(45) Munyaradzi Mawere: Theorising Development in Africa Towards Building an African Framework of Development, Publisher Langaa RPCIG, Cameroon, 2017.

(46) Peter Townsend: Poverty in the United Kingdom, Allen Lane and Penguin Books, London, 1979. Available at: <https://www.poverty.ac.uk>

(47) Phakama Ntshongwana, et all: How Social Protection Can Empower Women, Project Syndicate, May, 2019. available at: <https://www.project-syndicate.org>

(48) Rainer Kattel et all: Rangar Nurkse (1907-2007), classical development economics and its relevance for today, Anthem press, London, first published, 2011.

(49) Sandra Liebenberg: Social Security as a Human Right, University of Minnesota, Available at: <http://hrlibrary. umn.edu>.

(50) Tabi Atemnkeng Johannes: Does Social Capital determine Poverty? Evidence from Cameroon Household Survey, CRES, UCAD (Dakar, Senegal), October 2009.

(51) UNDP (United Nations Development Programme): Human Development Report 1997: Human Development to Eradicate Poverty, New York, January, 1997.

(52) United Nations Educational, scientific and cultural organization: social capital and poverty reduction. Available at: <http://unesdoc.unesco.org>